الشمول المالى وعلاقته بالإقتصاد غير الرسمى مع التطبيق على مصر

د. ماجد عبد العظيم قابيل *

مستخلص

هدفت هذه الدراسة الى إبراز دور الشمول المالي في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي، بالإضافة إلى تطبيق هذه التجربة على مصر، وذلك بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يساهم وبشكل فعال في الحد من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي واحتواء أنشطته ضمن الاقتصاد الرسمي، خاصة من خلال توفير الفرص التمويلية للمؤسسات الصغيرة والناشئة، وبالتطبيق على مصر اظهر أن السلطات المصرية قامت باتخاذ وتطبيق جملة من الإجراءات التي من شانها المساهمة في تعزيز الشمول المالي لديها خاصة في إطار سعيها لتقليل تسرب الكتلة النقدية نحو القطاع غير الرسمي، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لتمويل أنشطة هذا القطاع، ومن هذه الإجراءات هي المبادرات التي قامت بها مصر في دعم مفهوم الشمول المالي ومنها: مبادرة حساب لكل مواطن، مبادرة التمويل العقاري، مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة ،الدفع عن طريق المحمول، بالإضافة الى اقامة المؤتمرات والفاعليات الداعمة للشمول المالي مثل مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ ومؤتمر التكنولوجيا المالية شمال أفريقيا والذي استضافته مصر لأول مره، بالإضافة الى سن القوانين والتشريعات لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الاقتصاد غير رسمي، الاقتصاد غير النقدي، البنوك المركزية.

---

* أستاذ الاقتصاد المساعد – معهد أكتوبر العالي للاقتصاد – مدينة الثقافة والعلوم – ٦ أكتوبر
- Email: magedazim@gmail.com

Abstract:

The study aimed to highlight the role of financial inclusion in integrating the informal economy with the formal economy, in addition to applying this experience to Egypt, relying on both the descriptive and analytical approach, and the study found that financial inclusion contributes effectively to reducing the negative effects of the informal economy and containing its activities within the formal economy, especially by providing financing opportunities for small and emerging enterprises, and by applying to Egypt, it showed that the Egyptian authorities have taken and applied a number of measures that It would contribute to enhancing its financial inclusion, especially within the framework of its endeavor to reduce the leakage of the cash mass towards the informal sector, which is the main pillar for financing the activities of this sector, and among these measures are the initiatives undertaken by Egypt in supporting the concept of financial inclusion, including: the account initiative for every citizen, the real estate financing initiative, the initiative for financing small projects, and payment by mobile, In addition to holding conferences and events in support of financial inclusion, such as the Financial Inclusion Conference in Sharm El-Sheikh and the North Africa Fintech Conference, which Egypt hosted for the first time, in addition to enacting laws and legislation to combat information technology crimes.

Key Words: **Financial Inclusion, Informal Economy, Non-Monetary Economy, Central Banks.**

أولاً الإطار العام للبحث

١/١- مقدمة ومشكلة البحث:

تعد البنوك المركزية للدول هى الداعم الرئيسى لتطبيق مبدأ "الشمول المالي"، عن طريق وضع قواعد وتشريعات لتيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، والموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدام الهاتف المحمول فى عمليات الدفع الإلكترونية. كما تلعب البنوك دورا هاما فى تفعيل مبدأ الشمول المالى، عن طريق جذب الفئات التى لا يوجد لديها تعاملات بنكية، وذلك من خلال ابتكار منتجات

مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء والخدمات المالية غير المناسبة التى تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات، كذلك مراعاة ظروف العملاء وعدم إثقالهم بالقروض.(احمد فؤاد خليل ، ٢٠١٥)

يساهم "الشمول المالى" فى حماية المتعاملين مع البنوك والمصارف بمختلف فئاتهم، عن طريق حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة، وتزويد العميل بكل المعلومات اللازمة فى كل مراحل تعامله مع مقدمى الخدمات المالية، وتوفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل، والاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بكل حيادية، بما يحمى العملاء من التعرض لحالات نصب أو استغلال من الجهات المالية غير الرسمية.

يحتاج التوسع فى تطبيق خدمات الشمول المالى لإنشاء شبكة تضم فروع مقدمى الخدمات المالية، وإنشاء مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، بجانب زيادة عدد الصرافات الآلية وتطوير نظم الدفع، كذلك التوسع فى تقديم الخدمات المالية الرقمية، عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفى سبيل تفعيل الشمول المالى يجب وضع استراتيجية وطنية لرفع مستويات التعليم والتثقيف المالى للفئات المستهدفة، ورفع الوعى المالى لدى مالكى ومديرى المشروعات المتوسطة والصغيرة، ومراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية، كذلك إطلاق برامج لتوعية المستهلك المالى بكيفية اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم. (بهناز على ، ٢٠١٧).

توجد علاقة وثيقة بين "الشمول المالى" وبين النمو الاقتصادى، فمثلا عند توفير وإتاحة تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل ذلك على دعم النمو الاقتصادى، كما يؤثر الشمول المالى على الجانب الاجتماعى من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودى الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مما دفع الدول إلى السعى لتحقيق الشمول المالى، خاصة وأنه يوجد ٢ مليار شخص حول العالم غير متعاملين مع القطاع المالى الرسمى.

هذا بالإضافة إلى تحقيق المصلحة العامة التى تتعلق بخلق فرص عمل، ما يساهم فى تحقيق النمو الاقتصادى، وبالتالى خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة، كما ترجع أهمية الشمول المالى إلى ما سيوفره من خدمات مالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف، "كالدفع عن طريق الهاتف المحمول على سبيل المثال."

وعلى الرغم من التطور الكبير للدور الذى تقوم به الدولة فى مواجهة الاقتصاد غير الرسمى إلا انه يوجد قصور فى الحد من تطور ونمو الاقتصاد غير الرسمى إذ صرح رئيس الوزراء المصرى السابق شريف إسماعيل فى وقت سابق أنه يبلغ ١,٨ تريليون جنيه بما يعادل ٤٠% من الناتج المحلى، فيما يرفع نائب محافظ البنك المركزى هذه التقديرات إلى ٢ تريليون جنيه، الامر الذى يتطلب تحديد دور الشمول المالى فى دمج الاقتصاد غير الرسمى بالاقتصاد الرسمى.

١/٣- أهمية البحث:

تنبُع أهمية البحث فيما يلى:

أ- يُمثل البحث اتجاها لبيان دور الشمول المالى فى دمج الاقتصاد غير الرسمى مع الاقتصاد الرسمى ووضع أساس متكامل للعديد من الدراسات المستقبلية.

ب- تعتبر الدراسة من الدراسات التى توضح دور الشمول المالى فى تحقيق الاستقرار المالى ، وتعزيز التنافسية ، والنزاهة المالية.

ت- اتاحة التمويل لمحدودى ومتوسطى الدخل وشباب الخريجين وصغار المستثمرين مما يعنى دمج شرائح جديدة فى الاقتصاد الرسمى.

ث- المساهمة فى الحد من التهرب الضريبى.

ج-مواكبه التطورات المالية الحديثة الخاصة بالتنوع فى الخدمات المالية المقدمة .

ح-دعم مهنة المراجعة وزيادة الكشف عن حالات الغش والاحتيال.

٢/٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث فى تحديد دور الشمول المالى فى دمج الاقتصاد غير الرسمى بالاقتصاد الرسمى " وينبثق من هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية هي:

أ- تحديد شكل ومضمون واليات الشمول المالى.

ب- تحديد ادوات دعم وحماية الفئات المستهدفة من الشمول المالى .

ج- تناول محاور تنفيذ الشمول المالى.

د- تحديد دور المؤتمرات والفاعليات فى دعم الشمول المالى.

ه- تحديد دور الشمول المالى فى دعم الاقتصاد الرسمى.

و- توضيح العلاقة بين الشمول المالى وآثاره على النمو والتنمية.

٤/١- خطة البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول وذلك على النحو التالى :

الفصل الاول: الاطار العام للبحث.

الفصل الثانى: الاطار العام للشمول المالى.

الفصل الثالث: دور الشمول المالى فى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد

الرسمى.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات.

ثانياً: الاطار العام للشمول المالى

(مفهومه – أبعاده – مؤشراته – آليات تطبيقه ودعمه – التحديات والمعوقات التى تواجهه)

يلعب الشمول المالى دوراً اجتماعياً مهما لمحدودى ومتوسطى الدخل، وكذلك للمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم، من الناحية الادخارية أو منح القروض متناهية الصغر، لإقامة المشروعات التى تساعد الأسرة منخفضة الدخل على تحسين مستوى دخلها، بخلاف مبادرة "المركزى" فى منح أصحاب شركات المقاولات والسياحة، وخلافه قروض منخفضة الفائدة لتشجيعهم، وتحسين مستوى الاقتصاد بزيادة الإنتاج فى شتى المجالات وتشغيل العمالة ورفع مستوى دخولهم.

ويؤدى الشمول المالى إلى إتاحة فرص مناسبة لجميع فئات المجتمع، سواء المؤسسات أو الأفراد، لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن، عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة من خلال القنوات الشرعية (المصارف والبنوك)، بأسعار مناسبة للجميع ويكون سهل الحصول عليها، بما يضمن عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التى لا تخضع لأية رقابة وإشراف، والتى من الممكن أن تعرضهم لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوما مبالغا فيها.(Adeyemi, 2012)

١/٢- مفهوم الشمول المالى:

الشمول المالى هو تجميع الفئات المهمشة ماليا من أصحاب الدخل المنخفض، للتعامل مع الجهاز المصرفى، ومن حق كل فرد أو مؤسسة فى المجتمع أن تتوفر لهم الخدمات المصرفية والمنتجات المالية بكل أنواعها وبما يتناسب معها، ويعرف الشمول المالي على أنه إتاحة الخدمات أو المنتجات المالية من حسابات التوفير، والحسابات الجارية، والتأمين، والتمويل والائتمان لشرائح مختلفة من الشعب، سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات، وذلك بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك، وهيئات البريد والجمعيات الأهلية، وتضمن تلك الخدمة إتاحة فرص مناسبة لكل فئات الشعب لإدارة مدخراتهم وأموالهم بشكل سليم، وخضوعها للرقابة والإشراف تجنباً لأي عمليات نصب أو أن يفرض عليهم رسوم مبالغ فيها.(حسنين محمد ، ٢٠١٧)

وعرف صندوق النقد العربى الشمول المالي بإنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات

المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.(صندوق النقد العربى ، ٢٠١٥).

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي." (ارشد عبد الامير ، ٢٠١٦)

٣/٢ مؤشرات الشمول المالى :

يصدر البنك الدولى المؤشر العالمى للشمول المالى كل ثلاث سنوات عن أكثر من ١٤٤ دولة حيث أصدر التقرير الأول فى عام ٢٠١١ يليه التقرير الثانى عام ٢٠١٤ ثم التقرير الثالث فى عام ٢٠١٨، ويتضمن هذا المؤشر عدد من المتغيرات التى تقيس مستوى الشمول المالى فى الدول وتتمثل فى:

١. استخدام الحسابات المصرفية: وتقاس بنسبة الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية ويتمثل فى نسب البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية سواء فى المؤسسات المالية أو يستخدمون خدمات الهاتف المحمول فى المدفوعات والتحويلات المالية، وعدد المعاملات (الإيداع والسحب) وطريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل اجهزة الصراف الآلى، فروع البنوك). وهو يمثل اهم المتغيرات التى تقيس الشمول المالى.

٢. الإدخار: ويقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال الاثنى عشر شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)، وذات النسبة باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية، او أى شخص خارج الأسرة والنسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك.

٣. الاقتراض: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا فى الاثنى عشر شهراً السابقين من مؤسسة مالية رسمية، وذات النسبة من مصادر تقليدية غير رسمية (بما فى ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

٤. المدفوعات: النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمى لتلقى الأجور أو المدفوعات الحكومية فى الاثنى شهراً السابقة، والنسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمى لتلقى أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون فى

اماكن أخرى خلال الاثنى عشر شهراً السابقة، والنسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقى أموال فى الاثنى عشر شهراً السابقة.

٥. التأمين: النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بعمل تأمين للحياة، والنسبة المئوية للبالغين الذين يعملون فى الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

ولقد أظهر هذا التقرير تقدماً فى نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات مالية حيث وصلت هذه النسبة إلى ٦٩% من البالغين حول العالم فى عام ٢٠١٨، مقابل ٦٢% فى عام ٢٠١٤ و٥١% فى عام ٢٠١١. وفى الدول مرتفعة الدخل نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مالية ٩٤% مقابل ٦٣% فى الدول النامية، وهناك ٧٢% من الرجال يمتلكون حسابات مقابل ٦٥% من النساء، ويعيش البالغون المستبعدون من الخدمات المالية فى دول العالم النامى المنخفضة الدخل. وتصل نسبة من يمتلكون حسابات مالية فى مصر إلى ٣٣% فى عام ٢٠١٨ وذلك بزيادة قدرها ٩% عن العام السابق، ويقوم حوالى ٧ مليون مصرى من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بإرسال أو تلقى التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك. وتعتبر معدلات الشمول المالى فى مصر مقبولة إلى حد ما ولكنها دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بنظيرتها لدول الخليج العربي والدول المتقدمة.

٣/٢ أبعاد الشمول المالى:

١- الوصول Access: بمعنى القدرة على الوصول بالخدمات المالية لجميع فئات المجتمع مما يعنى قدرة كل فئات الشعب على استخدام الخدمات والمنتجات المالية التى تنتجها المؤسسات المالية والرسمية.

٢- الإستخدام Usage: بمعنى مدى عمق وقوة استخدام الخدمات والمنتجات المالية ويفسر بشكل رئيسي من خلال عوامل العرض والطلب للخدمات المالية. وتأخذ مؤشرات الاستخدام فى الاعتبار المعلومات المتعلقة بعدد الأفراد الذين لديهم نوع واحد على الأقل من المنتجات المالية أو الإئتمان أو التأمين أو نظام الدفع وتكرار ومدة الاستخدام مع مرور الوقت.

٣- الجودة Quality: حيث أنها تبنى ما إذا كانت خصائص المنتجات والخدمات تتماشى مع إحتياجات العملاء وما إذا كان تطوير المنتجات يأخذ فى الإعتبار هذه الإحتياجات، وعندئذ يجب أن يستخدم مقياس الجودة لقياس طبيعة وعمق العلاقة بين مقدمى الخدمات المالية ومستهلكيها، فضلاً عن الخيارات المتاحة ومستويات فهمهم لتلك الخيارات، حيث ترتبط بطبيعة وجودة تلك الخدمات وفعاليتها، ومدى تنوع البدائل والخدمات المالية والقدرة على التكيف مع احتياجات العملاء.

٤/٣ آليات تطبيق ودعم الشمول المالى:

يُقصد بالشمول المالى إتاحة واستخدام جميع الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده، خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة، مع التركيز على إتاحة التمويل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال القنوات الرسمية للقطاع المالى .

١/٤/٢ يحتاج تطبيق الشمول المالى إلى العديد من الاليات : (Ben,2015)

-القيام بدراسة الفجوات على جانبى العرض والطلب.

-وضع الأهداف المستقبلية مع تحديد الأولويات.

-إعداد استراتيجية وطنية تشمل جميع الأطراف المعنية.

- أن تكون الأهداف أو الاستراتيجية محددة وقابلة للقياس ويمكن إنجازها فى الوقت المحدد، وتعمل على توحيد الجهود تحت مظلة واحدة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة.

-دعم البنية التحتية المالية، مثل "تطوير نظم الدفع، توفير قواعد بيانات شاملة، تعزيز الانتشار الجغرافى وغيرها".

- الحماية المالية للمستهلك.

-تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع.

- التثقيف المالى.

- التوسع فى شبكة فروع مقدمى الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر.

-زيادة عدد الصرافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية.

-العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع فى تقديم الخدمات المالية الرقمية، وذلك عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول.

-العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.

-ايجاد نظام تعليم مالى متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليًا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعى لكافة فئات الشعب.

-مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

كما يتمثل دور البنوك بشكل عام لتعزيز الشمول المالى فى التالى:(khan,2011)

- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، مع توفير التدريب للعاملين فى هذا المجال.
- التشجيع على المنافسة بين البنوك، وذلك عن طريق توفير المزيد من الخيارات للعملاء، وتعزيز التنافسية بين البنوك للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكاليف معقولة.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التى تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.
- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم استغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.
- وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالى والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالى.
- العمل على العناية القصوى لتعزيز الوعى والمعرفة المالية لدى مالكى ومديرى المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- مراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسئولياتهم.
- توفير برامج توعية للمستهلك المالى من خلال حملات التوعية العامة التى تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.
- التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر.
- تطوير نظم الدفع والتسوية القومية.

٢/٤/٢ أدوات دعم وحماية الفئات المستهدفة من الشمول المالى:

١- نشر الثقافة والتعليم المالي:

يُسهم التثقيف والتعليم المالي في تعزيز الشمول المالي مما يحقق الأهداف التالية:

١- ايجاد نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب، بالاضافة إلى مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.ويتم النهوض بالفئات المستهدفة بالشمول المالي عن طريق التثقيف المالي من خلال مايلى: (حمود بن سنجور ، ٢٠١٥)

٢- وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها، مع التأكد من اشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

٣- إيلاء العناية القصوى لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤- مراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم.

٥- توفير برامج توعية للمستهلك المالي من خلال حملات التوعية العامة التي تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

٣- حماية المستهلك مالياً:

هناك عدة إجراءات يجب إتباعها فى المؤسسات المالية لحماية المستهلك ماليًا، لتعزيز الشمول المالى، وتتمثل فيما يلى : (احمد عاطف ، ٢٠١٨)

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وانهاء الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبة.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة فى جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وإطلاعه على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، وإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التى تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة.
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.
- حماية بيانات العملاء المالية، ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعى حقوقهم.
- توفير طرق مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة للتعامل مع شكاوى العملاء، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية وفى التوقيت المناسب.
- توعية وتثقيف العملاء على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

٣/٤/٢- محاور تنفيذ تعزيز الشمول المالى:

تعمل الدولة جاهدةً على تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال عدة محاور على النحو التالى:(صبرى نوفل، ٢٠١٨)

١- إنشاء المجلس القومى للمدفوعات:

تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧، برئاسة رئيس الجمهورية، يتضمن المجلس ١٦ عضواً منهم :

رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي والوزارات المعنية بالدولة، ويختص المجلس بخفض "استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدامالوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع بديلا عنه، وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي " ، بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين فى النظام المصرفى وضم القطاع الغير رسمى إلى القطاع الرسمى وتخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضريبية، كما يهدف المجلس إلى حماية حقوق مستخدمى نظم وخدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها، وذلك عبر اتخاذ قرارات محددة بإطار زمني أهمها إعداد مشروع قانون شامل لتطوير المعاملات غير النقدية، والالتزام بوضع حد أقصى لتلك المعاملات، فضلاً عن وضع تصور لإنشاء منظومة تكنولوجية متكاملة.

٣- بيئة تشريعية مواتية للتحول نحو الشمول المالى:

يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالى توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يُعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعى الذى سيتيح لمصر مواجهة الجرائم الإلكترونية التى لا توجد لها قوانين أو نصوص تحددها وتتعامل معها حالياً فى القانون المصرى، وجارى مناقشة مواد مشروع قانون" مكافحة جرائم تقنية المعلومات" من قبل "لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" بمجلس النواب حيث تم إقرار معظم مواد مشروع القانون، ومن المتوقع أن يتم إقرار باقى مواد القانون المؤلف من ٤٥ مادة فى الفترة القادمة، تمهيداً لعرضه على مجلس النواب لإقراره.

تضمن مشروع القانون العديد من المواد الخاصة بالجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة وتقنية المعلومات، بداية من المادة ٢٤ الخاصة بجرائم الاحتيال والاعتداء على البطاقة الائتمانية وأدوات الدفع الالكترونى، والتى تنص على " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، فى الوصول بدون وجه حق إلى أرقام أو بيانات بطاقات البنوك أوالخدمات أو غيرها من أدوات الدفع الالكترونية، فإن قصد من ذلك استخدامها فى الحصول على أموال الغير أو ما تتيحه من خدمات، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدي هاتين العقوبتين، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة، والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه، أو إحدي هاتين العقوبتين، إذا توصل من ذلك إلي

الاستيلاء لنفسه أو لغيره علي تلك الخدمات أو مال الغير"، وهى تُعد بذلك من أفضل المواد التى تدعم خطة الدولة للتحول نحو الشمول المالى.

٣- المبادرات الداعمة لمفهوم الشمول المالى:

تهتم الدولة متمثلة فى البنك المركزى المصرى بتطبيق وإرساء مفهوم الشمول المالى عبر إطلاق العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه، من أهمها(www. Worldbank.com)

أ- مبادرة حساب لكل مواطن:

تهدف إلى ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالى عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، فقد أطلق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر وعددها "٣٩" بنكا، تحت عنوان "حساب لكل مواطن"، ودعا البنك المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب، مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة.

ب- مبادرة التمويل العقاري:

أطلقها البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠١٤، وتم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ عاماً وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري، بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين ٥% إلى ٧% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و٨% لمتوسطي الدخل و١٠,٥% لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠ ألف جنيه.

وقد لاقت مبادرة التمويل العقاري التي أطلقها البنك المركزي إقبالاً كبيرا من المواطنين نظرًا لانخفاض نسبة الفائدة على القرض وسهولة الحصول عليه، الأمر الذي جعل البنك يقرر رفع إجمالي الأموال المخصصة للمبادرة من ١٠ مليارات جنيه إلى ٢٠ ملياراً.

ج- مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

أقام البنك عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتى تم إطلاقها في يناير ٢٠١٦ بشريحة ٢٠٠ مليار

جنيه بفائدة ٥% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من ٥٥ مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٧.

كما كانت قد صدرت تعليمات بفتح الفروع الصغيرة للبنوك في ديسمبر ٢٠١٤، للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية وبالتالي تحقق البنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة، بالإضافة إلى التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.

د- <u>خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول:</u>

أبدى البنك المركزي اهتماماً بترسيخ مبدأ التحول لمجتمع غير نقدي، حيث أصدر في نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول و تمثل الحزمة المتكاملة الجديدة من القواعد والإجراءات خطوة إيجابية نحو التوسع في استخدام خدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول كما تمثل توجهاً جديداً من نوعه في القطاع المصرفي وخطوة أخرى نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي، تعمل على تحقيق الآتى :

- توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.
- تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الالكتروني داخل جمهورية مصر العربية.
- تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، تحصيل الفواتير، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية.
- وقد بلغ عدد المشتركين فى خدمة تحويل الأموال عبر المحمول نحو ٩,٢ مليون عميل، منذ إطلاق مبادرة الشمول المالي، في يوليو ٢٠١٧.

٢/٤/٤- المؤتمرات والفاعليات الداعمة للشمول المالي:

تم إطلاق العديد من المؤتمرات والفاعليات الداعمة للتحول نحو الشمول المالى، والتى تسعى إلى تحقيق الهدف المتمثل فى زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع، بغية النفاذ إلى مفهوم "الاقتصاد الرقمي"، ومنها مايلى(www.qcb.gov.qa)

١- مؤتمر الشمول المالى بمدينة شرم الشيخ لعام ٢٠١٧:

يُعد مؤتمر الشمول المالى الذى عُقد خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ بمدينة شرم الشيخ تحت رعاية رئاسة الجمهورية وبمشاركة أكثر من ٩٤ دولة و١١٩ مؤسسة عالمية، الاول من نوعه فى منطقة الشرق الاوسط، وهو أهم ملتقى لصانعي سياسات الشمول المالي فى العالم، يعقد كل عام فى إقليم من اقاليم العالم بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي، لعرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء في مجال الشمول المالي وإعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة به.

٢- مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال أفريقيا ٢٠١٨:

استضافت مصر لأول مرة مؤتمر التكنولوجيا المالية "سيملس شمال أفريقيا" فى فبراير٢٠١٨، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسى، وتضمن ثلاثة محاور رئيسية هي التكنولوجيا المالية، وأنظمة المدفوعات، والتجارة الإلكترونية، بمشاركة أكثر من ٥٠٠ مشترك من داخل وخارج مصر، و٥٠ خبير عالمي فى التكنولوجيا المالية بالإضافة إلي مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشركات التى تعرض أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة على مستوى العالم، وسبل تعزيز تطبيقها والاستفادة منها داخل السوق المصري، وتم خلال المؤتمر الإعلان عن:

- **إجراء الدراسات اللازمة لتدشين أول بنك رقمي في مصر خلال المرحلة القادمة، ويعنى البنك الرقمي بإتمام جميع العمليات المصرفية عبر التليفون المحمول ليحل الموبايل محل البنوك التقليدية.**
- **من المتوقع إصدار أول بطاقة مصرية ذكية ذات علامة تجارية وطنية للكاش والشراء بالتعاون مع شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي، وذلك عقب انتهاء البنك المركزي من إجراءات الإصدار، وسيتم تفعيل البطاقة الذكية المصرية بمجرد صدورها، ومن خلالها سيتم إصدار معاشات تكافل وكرامة والمعاشات والحيازات الزراعية، ولن تكون البطاقة المصرية بديلاً عن فيزا وماستر كارد وإنما ستتولى القيام ببعض العمليات للمحافظة على عدم خروج البيانات خارج مصر.**

٣- اليوم العربي للشمول المالي:

اتفق مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٥ على تخصيص يوم ٢٧ ابريل من كل عام يوماً عربياً للشمول المالي، وقام البنك المركزي بتوسيع مفهوم الشمول المالي في مصر، عبر مد فعاليات هذا اليوم إلى أسبوع، وتهدف فعاليات هذا الأسبوع إلى التأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالى وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية والتوعية لكيفية استخدام الخدمات المصرفية والاستفادة منها.

- تم التنسيق مع البنوك للتواجد خارج فروعها وخاصة في المدارس والجامعات والمناطق النائية والمهمشة والأقاليم وفتح الحسابات الجديدة بدون مصاريف وبدون حد أدنى تحت شعار "حساب لكل مواطن".
- يتم حالياً دراسة عدد من التعليمات الرقابية التي تستهدف تضمين الغالبية العظمى من المجتمع بالنظام المصرفي، بالإضافة إلى دراسة توحيد عدد من المفاهيم مع الأطراف المعنية بالشمول المالي على مستوى الجمهورية بهدف تيسير عملية الحصول على البيانات لقياس الشمول المالي في مصر بصفة دورية.

هذا بالإضافة إلى توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين وزارة الإتصالات وهيئة تنمية تكنولوجيا صناعة المعلومات وشركات عالمية وكذلك البنوك والهيئة القومية للبريد بالإضافة إلى تدريب أعداد من الموظفين مع شركات عالمية لرفع كفاءتهم وإمدادهم بالمعلومات والخبرات والتثقيف المالى.

ثالثاً: دور الشمول المالى فى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى

١/٣- مفهوم وحجم وسمات الاقتصاد غير الرسمى:

١/١/٣- مفهوم الاقتصاد غير الرسمى:

توجد عدة مفاهيم وتعريفات للاقتصاد غير الرسمى منها أنه يمثل تلك الفئة من الصناع أو التجار التى تعمل فى الخفاء بهدف الحصول على ربح سريع دون الألتزام بأى اعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية. (محسن الفهرى ، ٢٠١١).

كما عرف البعض القطاع غير الرسمى بأنه انشطة اقتصادية لاتخضع لرقابة الحكومة ولايتم تحصيل ضرائب عنها ولا تدخل فى حسابات الناتج القومى الاجمالى.

(ماجد ابو دية ، ٢٠١٦)

٢/١/٣- حجم الاقتصاد غير الرسمي:

يمثل القطاع غير الرسمي للاقتصاد تحدياً كبيراً نظراً لكبر حجمه الذي يقدر بنحو ٤٠% من حجم الناتج المحلي الإجمالى في قطاع التجارة والتجزئة، ووصل حجم المشتغلين فيه إلى نسبة ٣٥ أو٤٠% وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويمكن تعريف القطاع غير الرسمي بأنه "أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي على خلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي."

وجدير بالذكر أن هناك علاقة تبادلية بين التعامل بالنظام النقدي وزيادة حجم القطاع غير الرسمى، إذ أن انتشار التعامل النقدي والإحجام عن التعاملات والوسائل المصرفية والإلكترونية يؤدى إلى ترسيخ ونشاط الاقتصاد غير الرسمي كما أن زيادة واتساع النشاط الاقتصادي غير الرسمي يدفع لاستمرار الاعتماد على المدفوعات النقدية حيث إنه كلما تراجعت قدرة المنشأة في الحصول على التمويل اللازم لها كلما زادت فرصتها للانضمام للقطاع غير الرسمي، حيث أن البيروقراطية والروتين تدفع البسطاء أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى اللجوء للتمويل غير الرسمي لذلك فالتحول لاقتصاد غير النقدي سيعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للدولة من خلال تقليل التعاملات بالنقد الذى يحد ويقنن من انتشار القطاع غير الرسمى.

٣/١/٣ سمات القطاع غير الرسمى:

يتسم القطاع غير الرسمى بالعديد من السمات أهمها: (أحمد القاضى ، ٢٠١٠)

١- غياب تسجيل المنشأة فى السجلات الرسمية للدولة بمختلف انواعها.

٢- صغر حجم التشغيل فيها.

٣- محدودية رأس المال المستثمر.

٤- تعتمد على التشغيل اليدوى اكثر من الأعتماد على الالات والتشغيل الكهربائى.

ويلاحظ على القطاع غير الرسمى تفوق النشاط الانتاجى على النشاط الخدمى والتجارى حيث بلغت نسبة رأس المال فى النشاط الانتاجى ٣٦% ، مقابل ٣٣% للنشاط التجارى ، ٣١% للنشاط الخدمى . كما ان ٥٤% من النشاط غير الرسمى يعتمد على التشغيل اليدوى ، ٣٧% يعتمد على الطاقة الكهربائية ، ٨% يعتمد على الغاز ، وبالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فأن حوالى ٨٤% منها غير رسمى . (صندوق النقد العربى ، ٢٠١٥)

ومن اهم مزايا تحويل القطاع غير الرسمى إلى رسمى مايلى: (راضى اللوح، ٢٠١٦)

١- وسيلة لزيادة موارد الدولة من خلال زيادة موارد الدولة الضريبية الناتجة عن الحد من التهرب الضريبى لهذا القطاع.
٢- الاستفادة من مزايا الاقتصاد الرسمى مثل حماية حقوق الملكية الفكرية ، الحصول على الائتمان.
٣- زيادة معدلات النمو الاقتصادى نتيجة احتساب أنشطة داخل الناتج المحلى الاجمالى وخفض معدلات الفقر من خلال ضمان حق التأمين الوظيفى للعاملين داخل هذا القطاع.
٤- حماية الفئات المهمشة والعمال.

٣/٣ دور الشمول المالى فى دمج الاقتصاد غير الرسمى:

يعتبر الشمول المالي أحد ركائز النمو الاقتصادي، فيعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة ، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات ،كما يساعد على رفع مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل والمرأة والشباب والأطفال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

ويتطلب تنفيذ برنامج الشمول المالي وضع أجندة عمل بالتنسيق مع العديد من الجهات داخل الدولة، ودراسة دقيقة للخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية بالفعل والعمل على تطويرها لتحقيق رغبات الشرائح المختلفة من المجتمع من تلك الخدمات. ويلعب جهاز حماية المستهلك دورًا حيويا في تنفيذ البرنامج من خلال تعزيز الثقة بين الشعب والمؤسسات المالية والمصرفية الرسمية. كما ينبغي أن تعمل الحكومة على تطوير خدمات الادخار والتأمين ووسائل الدفع، ولا تقتصر على خدمات الإقراض ليمتد أثر البرنامج إلى فئات أشمل، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بالتوعية المالية والمصرفية للفئات المستهدفة من خلال التنسيق مع العديد من الجهات الحكومية.

يعتمد مفهوم الشمول المالي**Financial Inclusion** :على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة.

ويساعد الشمول المالى فى دمج الاقتصاد غير الرسمى من خلال العوامل التالية(www.gfmag.com)

١- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
٢- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتأمين.

٣- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة.

٤- تيسير عملية نظام الوساطة المالية فيما بين القطاع العائلي والشركات والحكومة من خلال مجموعة من المؤسسات المالية. ويتم تحقيق ذلك من خلال: كفاءة البنية التحتية الرقابية، كفاءة الأسواق المالية ، كفاءة وسلامة المؤسسات المالية.

٥- تفعيل مفهوم النزاهة المالية من خلال مكافحة الجريمة المالية، والتي تتمثل في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لتحقيق سلامة الاقتصاد الكلي مما ينعكس إيجابيا على الاستقرار المالي وتوفير بيئة مناسبة لنمو الاستثمار الأجنبي.

٦- تحقيق الشفافية للقطاع المالي من خلال مطالبة المؤسسات المالية بإجراء فحص نافي للجهالة لعملائها مع تسجيل كافة بيانات العملاء والعمليات التي يقومون بها في السجلات وإتاحتها للجهات الرقابية والإشرافية وفقا للقواعد والقوانين المعمول بها.

٧- تحقيق الحماية المالية للمستهلك وهو حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

٨- تطوير وتحسين القطاع المالي وبالأخص قطاع التجزئة عن طريق تخفيض المصروفات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

ويمكن توضيح دور كلاً من الدولة والمواطن فى تطبيق الشمول المالى بإختصار فى النقاط الآتية:

أولاً: دور الدولة فى تطبيق "الشمول المالى":

يعد "الشمول المالى" من أهم المفاهيم المرتبطة بتحقيق النمو الاقتصادى والاستقرار المالى للدول حيث أنه توجد علاقة وثيقة بين الشمول المالى والنمو الاقتصادى، ويحتاج تطبيق الشمول المالى توجه عام من الدولة للوصول إلى هذا الهدف ويستلزم ذلك إجراء دراسات حول الخدمات المالية المتاحة فعلياً ومدى تناسبها مع إحتياجات مختلف فئات المجتمع، كذلك الخدمات التى يجب تطبيقها مستقبلاً.

وتعد البنوك المركزية هى الداعم الرئيسى لتطبيق مبدأ "الشمول المالى"، وذلك عن طريق وضع قواعد وتشريعات لتيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها وأنواعها، والموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل إستخدام الهاتف المحمول فى

عمليات الدفع الإلكترونية.

كما تلعب البنوك دوراً هاماً فى تحقيق مبدأ "الشمول المالى"، وذلك عن طريق جذب الفئات التى لا يوجد لديها تعاملات بنكية، وذلك من خلال إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، وتخفيض الرسوم والعمولات تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات، كذلك مراعاة ظروف العملاء وعدم إثقالهم بالقروض.

كذلك يجب على الدولة وضع استراتيجية وطنية للعمل على رفع الوعى المالى لدى مالكى ومديرى المشروعات المتوسطة والصغيرة، ومراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية، كذلك أيضاً إطلاق برامج لتوعية المستهلك تهدف إلى تمكين المستهلكين الماليين لكيفية إتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالى والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالى.

ثانياً: دور المواطن فى تطبيق الشمول المالى:

لاشك أن هناك دور هام للمواطنين فى المساهمة مع الدولة لتحقيق الشمول المالى حيث أنه يقع على عاتقهم الاهتمام بالتثقيف المالى ومعرفة الفوائد والمنافع التى سوف تعود عليهم وعلى مجتمعاتهم من تطبيق الشمول المالى، كما ينبغى على المواطنين الثقة فى النظام المصرفى وتفهم المزايا والايجابيات من تطبيق الشمول المالى وفوائده العديدة لكى يتسنى لهم المشاركة فى تحقيق النمو الاقتصادى ودفع عجلة التنمية ومشاركتهم فى نهوض اقتصاد دولتهم، وحمايتهم وقدرتهم على إتخاذ قرارات مالية صحيحة تلائم إحتياجاتهم.

إن « الشمول المالي » ليس هدفا في حد ذاته إنما وسيلة لتحقيق هدف أوسع، يمكن استخدام «الشمول المالي» كأحد العناصر التي تستهدف زيادة التوظيف كأحد أدوات خفض الفقر، ويعد بنك جرامين الذي أنشأه محمد يونس ليحصد بسببه جائزة نوبل لاحقًا، من التجارب الرائدة في إتاحة الخدمات البنكية للفقراء، حين أتاح قروض متناهية الصغر تصل في المتوسط إلى ١٠٠ دولار، دون ضمانات، وبناءًا على مشاركة فعالة من المقترضين وثقة متبادلة بين الأطراف المختلفة. حقق بالفعل نسبة استرداد للقروض مرتفعة. وفي نهاية عام ٢٠١٥، كان عدد المقترضين أكثر من ٨ ملايين شخص، معظمهم من فقراء الريف.(وهيب قحطان ، ٢٠٠٦)

الخطـــوات المســـتقبلية لاســـتخدام الشـــمول المـــالى فـــى دمـــج الاقتصـــاد غيـــر الرسمى مع الاقتصاد الرسمى:

١- وضع وتطوير خطة عمل تفصيلية وشاملة حيث تقوم اللجنة الفنية للشمول المالي بوضع خطة عمل تفصيلية والتي ستعمل على تحديد الأدوار لتحقيق الأهداف الوطنية والتشغيلية وتطبيق مؤشرات الأداء، وبعبارة أخرى ستعمل خطة العمل هذه على رسم معالم الطريق لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

٢- المراقبة والتطبيق بهدف ضمان تحقيق الاستفادة القصوى من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وضمان سيرها في الاتجاه الصحيح؛ وذلك على النحو التالي :

أ- تجميع بيانات شاملة عن كافة محاور الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي كل سنتين

ب- -استخلاص مؤشرات الأداء من البينات لدى القطاع

ت- مقارنة النتائج مع مؤشرات الأداء والأهداف التي تم تحديدها .

ث- تحليل النتائج وتحديد الانحرافات.

ج- رفع التقارير السنوية إلى اللجنة العليا للشمول المالي.

ح- اقتراح مؤشرات ضرورية أو إجراء تغيرات ببعض الأولويات او الجزئيات ومراجعة التوجهات لتحسين مستوى الإنجاز.

٣/٣- اثر الاستقرار المالي في دمج الاقتصاد غير الرسمي:

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية، الاقتصاد غير الرسمى، والفقراء) ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين.

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات. فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها

(www.transparency.org

وقد ثبتُ أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة.

يولي البنك المركزي المصري اهتماما بسياسات واستراتيجيات الشمول المالي أخذا على عاتقه مسئولية تنسيق الجهود الرامية إلى تحقيقه بالتعاون مع الأطراف المعنية والمتمثلة في الهيئة العامة للرقابة المالية، وزارة المالية، الهيئة القومية للبريد والمجلس القومي للمرأة، إدراكاً للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة تماشيا مع طرح الحكومة المصرية لاستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)

وترتكز استراتيجية البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي علي عدة محاور تتلخص في العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لقياس مستويات الشمول المالي علي جانبي العرض والطلب، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتحقيق الحماية المالية للمستهلك إلى جانب الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية، ونشر الخدمات المالية الرقمية.

كما تساهم البنية التحتية بصورة أساسية في تحقيق وضمان الاستقرار المالي القائم على مبدأي السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة، بالإضافة إلى توفير خدمات وأنظمة دفع مناسبة تلبي احتياجات مستخدميها.

كما تساهم الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تعزيز الشمول المالي متمثلاً في تمكين الوصول المالي الرسمي إلى القطاعات المستبعدة ماليا من المجتمع، وكانت من اهم المبادرات القومية لتحفيز استخدام القنوات الالكترونية في الدفع إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بهدف خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول.

وفي سبيل تطبيق الاستقرار المالي بأسلوب فعال وتحقيق الارتباط الأمثل بالأهداف الأخرى فإنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توافر حد مناسب من البيانات والمعلومات عن العملاء ومقدمي الخدمة والسوق (أطراف التعامل) وذلك على النحو التالي:

١- يعد توافر البيانات والمعلومات لمقدمي الخدمة عاملا أَساسيا لإعداد الدراسات الائتمانية بما يحافظ على جدارة المحفظة وبالتالي استقرار القطاع المالي.

٢- إن توافر بيانات كافية عن العملاء المتعاملين مع مقدمي الخدمة وشركات تحويل الأموال يضمن سلامة متابعة حركة الأموال ويحقق مبادئ "إعرف عميلك"

التي تعد أساس مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب. كما أن توافر بيانات العملاء يسهل عملية الرقابة على المؤسسات المالية من خلال التحقق من الإجراءات الصادرة في هذا الشأن.

٣- تنفيذ مبدأ الافصاح والشفافية هو أساس حماية المستهلك بما يضمن حد أدنى من التثقيف المالي ويوسع قاعدة العملاء من خلال ادخال عملاء جدد بالإضافة إلى أن توافر بيانات واضحة للعملاء عن الخدمات والمنتجات المقدمة لهم بما يمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح بعد معرفة حقوقهم والتزاماتهم.

٤- يتعين على الجهات الرقابية والبنوك المركزية إيلاء أهمية كبيرة لعملية توافر وإتاحة البيانات والمعلومات للاستفادة منها في عملية تطبيق الشمول المالي ، بالإضافة إلى متابعة وقياس نسب الإنجاز لتقييم مدى الالتزام بالأهداف المقررة.

٥- التحول إلى الاقتصاد غير النقدي في العالم و العمل على التطور في مجال تقديم الخدمات المالية المتنقلة (Mobile Financial Services MFS) ويمكن تقسيم تلك المحاولات إلى نوعيين أساسيين:

أولهما: تقديم "خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking) .

وثانيهما: تقديم "خدمات مالية عبر الهاتف المحمول (Mobile Money) .

٤/٣- المعوقات والتحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي:

١. تعد المصروفات والرسوم التى تفرضها البنوك على بعض الخدمات المصرفية مثل اصدار كشوف الحسابات المصرفية أو الشيكات المصرفية أو مختلف أنواع البطاقات الائتمانية والخصم أحد أبرز التحديات والمعوقات التى تقف أمام نشر الخدمات المصرفية وتحقيق الشمول المالى.

٢. يمثل ضعف البنية التحتية اللازمة لتشغيل الصرافات الالية ووسائل الدفع عبر الانترنت، وتعطل أنظمة الحاسب الالى، وهو الأمر الذى يواجه العملاء بشكل مستمر عند التعامل مع الصرافات الآلية.

٣. قلة عدد الحسابات المصرفية فإن نسبة المالكين لحسابات بنكية مصرفية حوالى ١٤% فقط من إجمالي عدد السكان فى سنة ٢٠١٤، ولكن الجدير بالذكر أن البنك المركزي أعلن ارتفاع هذة النسبة إلى ٣٠% عام ٢٠١٧.

٤. ضخامة القطاع غير الرسمي: تكلف المعاملات الاقتصادية غير الرسمية البلدان النامية ما بين نقطة إلى نقطتين مئويتين في نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، لذلك يجب التحديد الدقيق لحجم القطاع غير الرسمي في مصر ووضع سياسات تعمل على ضمه ضمن الاقتصاد الرسمي، فقد أثبتت التجارب أنه إذا ما تمكنا من

ضمه بأنه سيعود بالنفع على طرفي المعاملات.

٥. هيكل القطاع المصرفي: يصل يعدد البنوك فى مصر إلى حوالى ٤٠ بنكاً، ما يؤدي إلى ضعف شبكات الفروع وقة عدد ماكينات الصراف الآلي في القرى والمناطق النائية، وتشير آخر إحصائيات تقرير التنافسية في أفريقيا إلى التصنيف المتأخر لمصر فيما يخص تطور القطاع المالي والمصرفي، حيث تم تصنيف مصر فيما يخص توافر الخدمات المالية والقدرة المالية للحصول عليها فى المركزين ١٢٦ و١٢٩ من أصل ١٤٤ دولة، وتشير بيانات البنك المركزي المصري إلى عدد ماكينات الصراف الآلي المتوفرة وهى ٧٩٢٠ وهو عدد لا يتناسب مع عدد السكان الحالي على الرغم من زيادته عن عام ٢٠١٤ الذي كان يقدر عدد الماكينات بـــ ٦٨٧٠، ويعد هذا هو السبب الأساسي في عدم تمكن عديد من الأفراد من فتح حسابات بنكية وبالتالي يمثل تحدي رئيسي في التحول لاقتصاد غير نقدي، هذا وتمثل صعوبة إجراءات فتح حسابات بنكية وصعوبة وكثرة الإجراءات والضمانات اللازمة للحصول على القروض حتى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من ضمن تحديات القطاع المصرفي أمام هذا التحول.

٦. البنية التحتية: والمقصود منها سرعة الإنترنت المتوفرة في مصر واللازمة لإمكانية تحقيق هذا التحول حيث تحتل مصر المرتبة ١٤٦ من ١٥٠ دولة في مدى سرعة الإنترنت الأرضي والمرتبة ٩٥ فى سرعة الإنترنت للهاتف المحمول.

٧. الفساد والرشوة: تحتل مصر المركز ١٠٨ فى من أصل ١٧٦ في مؤشر الفساد العالمي عام ٢٠١٦ بنسبة ٦٨,٢% وهي نسبة الشركات العاملة في مصر التي تعتبر الفساد عائق أساسي لعملها خلال عام ٢٠١٥، أما نسبة المعاملات التي تتم مقابل هدايا ومدفوعات غير قانونية فى الجهات الحكومية تصل ١٣,٦% فى عام ٢٠١٥، وحين ينظر إلى الفساد بأن أحد المعوقات لتحقيق هذا التحول إلا أنه التحول لاقتصاد غير النقدي هو الحل الأمثل لحل مشكلة الفساد إذا ما توافرت برامج رقابية مناسبة.

٨. القوانين والتشريعات: لا يوجد حتى الأن قانون يوضح عملية التحول التدريجي لاقتصاد غير النقدي ويوضح ماهية الخطوات التي ستتخذها الحكومة لدعم هذا التحول أو العوامل المشجعة والمحفزة به للمؤسسات والشركات والأفراد، أو العقوبات التى ستتخذ حال عدم الالتزام بالخطوات والقوانين التي ستحددها الحكومة، بالإضافة إلى عدم وجود قانون ينظم المعاملات والتحويلات الإلكترونية بما يضمن سلامة استخدامها وأمنها وإمكانية مراقبتها حيث أن المدفوعات

الإلكترونية التى تتم متابعتها بشكل أمن هى أداة لمواجهة الآثار السلبية للمدفوعات النقدية.

٩. العوامل الثقافية: مازال هناك العديد من القناعات لدى المجتمع المصري بعدم التعامل مع الجهاز المصرفي وفتح حسابات بنكية وتفضيل الادخار المنزلي والاقتراض من الأهل والأقارب والمصادر غير الرسمية للحفاظ على معلوماتهم المالية والشخصية والخوف من شرعية وجواز التعاملات المصرفية من الناحية الدينية، وعدم وجود وعى خاصة فى الأسر الفقيرة بكيفية إجراء التعاملات الإلكترونية وعدم توافر أدوات الدفع الإلكتروني لديهم وعدم الاعتراف برسمية العقود الخاصة بها.

كما أن هناك مجموعة تحديات أخرى تواجة الشمول المالى لادماج القطاع غير الرسمى حيث أنه مع تسريع الجهود المبذولة تجاه الشمول المالي، أصبح من الواضح أنها تواجه عقبات مشابهة تعوق تقدمها، ويشمل هذا:

- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء و فقراء الريف.
- زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية.
- التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة.
- ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك.
- وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكييف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف والرقابة.

وختاما ورغم الجهود المقدمة للتحول لاقتصاد نقدي والشمول المالى إلا أن هناك الكثير من المعوقات، ورغم أهمية التحول وفوائده إلا أن هناك حاجه لخطوات محسوبة في هذا الصدد من خلال وضع خطة طويلة الأجل للتحول التدريجي مع الالتزام بكامل مراحل التنفيذ حتى لا تتحمل الدولة تكاليف إضافية تكون عبء عليها وليست مساعداً لها، وسيسهم ويسرع من هذا التحول التطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصالات خاصة الهواتف المحمولة التي يزيد عدد مستخدميه في مصر عن أكثر من ١٠٠.%.

رابعاً: نتائج وتوصيات الدراسة

٤/١- نتائج الدراسة:

١- يؤدى تطبيق الشمول المالى إلى دمج الاقتصاد غير الرسمى بالاقتصاد الرسمى عن طريق : الاهتمام بمحدودى الدخل ، دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، توفير خدمات مالية متعددة، خلق فرص عمل ، تفعيل مفهوم النزاهة المالية ، الحماية المالية للمستهلك ، تحقيق الاستقرار المالى.

٢- يساعد تحقيق الاستقرار المالى فى دمج الاقتصاد غير الرسمى مع الاقتصاد الرسمى عن طريق توفير بيانات عن العملاء ، تنفيذ مبدأ الافصاح والشفافية ، التحول إلى الاقتصاد غير النقدى.

٣- يحتاج تطبيق الشمول المالى إلى العديد من الاليات من اهمها دعم البنية المالية التحتية ، الحماية المالية للمستهلك ، تطوير الخدمات المالية ، التثقيف المالى ، التوسع فى شبكة فروع مقدمى الخدمات المالية ، زيادة عدد الصرافات الالية ، تطوير نظام الدفع.

٤- تلعب البنوك دورا هاما فى تعزيز الشمول المالى يتمثل فى : ابتكار منتجات جديدة، توفير المزيد من الخيارات للعملاء ، تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة ، مراعاة قلة خبرة المستهلكين الجدد، توعية المستهلك المالى.

٥- نشر الثقافة والتعليم المالى يساعد فى حماية ودعم الفئات المستهدفة من الشمول المالى.

٦- توجد عدة محاور لتنفيذ الشمول المالى من اهمها : انشاء المجلس القومى للمدفوعات ، بيئة تشريعية مواتية للتحول نحو الشمول المالى.

٧- تساهم المبادرات فى دعم مفهوم الشمول المالى ومنها : مبادرة حساب لكل مواطن ، مبادرة التمويل العقارى ، مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة ،الدفع عن طريق المحمول.

٤/٢- توصيات الدراسة:

١- وضع خطة قومية للشمول المالى تتضمن تحديد الأهداف طويلة الأجل والأهداف المرحلية وآليات التنفيذ وبرنامج الانتشار الجغرافى ومعايير القياس اللازمة.

٢- يجب على البنوك تقديم خدمات مالية متعددة ،وتنفيذ مبدأ الافصاح والشفافية فى التعامل وتوفير المزيد من الخيارات المالية ، مراعاة قلة خبرة المستهلكين ، مع ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة ومصممه حسب احتياجات المستهلك.

٣- دعم البنية التحتية المالية وتطوير الخدمات المالية والتوسع فى شبكة الفروع والصرافات الالية.

٤- يجب اصدار التشريعات اللازمة للتحول إلى الشمول المالى والاستقرار المالى وحماية المستهلكين.

٥- تشجيع المبادرات التى تساعد فى التحول إلى الشمول المالى.

٦- تقديم الحوافز التى تحث المستهلكين على استخدام الخدمات المالية الالكترونية.

٧- تقديم الحوافز والاعفاءات اللازمة لدمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى.

٨- ضرورة تبنى خطة للتوسع فى استخدام الهواتف المحمولة ونشر الانترنت فى مناطق الجمهورية بتكلفة مناسبة، على ان يتم سداد الديون والأقساط بالوسائل غير النقدية وكذلك صرف التامينات والمعاشات وكذلك الاكتتابات وزيادة رؤوس أموال الشركات.

٩- تقييم المبادرات المختلفة التى أطلقها البنك المركزى ، لاسيما المتعلقة بزيادة الإئتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بعد ما يقرب من عامين على صدورها وقياس النجاح الذى حققته، وأوجه القصور وأسباب التأخر من أجل تنقيحها وتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة فيها.

مراجع الدراسة

١. احمد القاضى، " المسئولية الاجتماعية للبنوك العاملة فى مصر كشركات مساهمة مصرية – دراسة ميدانية "، مركز المديرين المصرى، مصر، ٢٠١٠.

٢. احمد عاطف عبد الرحمن، " الشمول المالى والتقدم الاقتصادى"، مجلة المال والتجارة، عدد٥٩١، ٢٠١٥.

٣. احمد فؤاد خليل، " اليات الشمول المالى للخدمات المالية "، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج٢٣، عدد٣، ٢٠١٥.

٤. ارشد عبد الامير ، " الشمول المالى واثرة فى تحقيق النجاح الاستراتيجى للمنظمات الخدمية"، جامعة الفرات، المعهد التقنى، مجلة الكلية الاسلامية، العدد ٤٩، جامعة الفرات، ٢٠١٦.

٥. بهناز على القرة، " الشمول المالى "، مجلة الادارة والقيادة، الهيئة العامة للشئون الاسلامية، لندن، مج ٢، عدد١، ٢٠١٧.

٦. بن رجب، جلال الدين. حساب مؤشر مركب للشمول المالى وتقدير العلاقة بين الشمول المالى والناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية، صندوق النقد العربي. (٢٠١٨).

٧. حسن العالى، " الشمول المالى "، مجلة الشرق، مصر، ٢٠١٨.

٨. حسنين محمد، " دور الشمول المالى لدى المصارف الوطنية فى تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاة العملاء "، رسالة ماجستير ،كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٧.

٩. حلس سالم،" دور البنوك الاسلامية فى تمويل التنمية الاقتصادية فى فلسطين"، مجلة الجامعة الاسلامية ، سلسلة الدراسات الانسانية ، العدد١٣، مجلد١، ٢٠٠٥.

١٠. حمود بن سنجور، " الشمول المالى من اجل التنمية الاجتماعية "، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مج٢٣، عدد٣، ٢٠١٥.

١١. راضى اللوح، " مدى تطبيق البنوك العاملة فى فلسطين للمسئولية الاجتماعية – دراسة تحليلية "، مجلة جامعة فلسطين، ٢٠١٦.

١٢. صبرى نوفل، " الشمول المالى فى مصر"، مجلة الاقتصاد والمحاسبة "، عدد ٦٦٧، ٢٠١٨.

١٣. صندوق النقد العربى، " العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى "، ابو ظبى، امانة مجلس محافظى المصارف المركزية .

١٤. فاطمة ابو جامع ، "دور البنوك فى فلسطين بأثراء المسئولية الاجتماعية وانعكاسها على ادائها المالى "، مجلة جامعة فلسطين ، ٢٠١٦.

١٥. ماجد ابو دية، "دور الانتشار المصرفى والشمول المالى فى النشاط الاقتصادى الحكومى"، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة الازهر، ٢٠١٦.

١٦. منير الحكيم، " المسئولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الاسلامية الاردنية "، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الاردن ، ٢٠١٤، العدد ١٧ ، الاصدار الثانى.

١٧. وهيب قحطان، " مصادر الاموال واستخداماتها فى العمل المصرفى "، المجلة الاكاديمية العلمية ، العراق ، العدد ١٥، ٢٠٠٦.

١٨. إحصاءات القطاع غير الرسمى فى الدول العربية – صندوق النقد العربي، نوفمبر ٢٠١٧.

١٩. دراسة حول تقدير العلاقة بين الشمول المالى والناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية – صندوق النقد العربى – يونيو ٢٠١٨.

٢٠. رؤية مصر ٢٠٣٠.

21. **Adeyemi Adewale Abideen, Pramanik Ataul Huq, Meera Ahmaed Kameel Mydin, " The measurement Model of the Determinants of financial Exclusion among Musilm Micrenterpreneurs in Ilorin" , Nigeria, Journal of Islamic finance, Vol.1 No. 1 (2012).**

22. **Ben Naceur Sami, Barajas Adolfo, and Massara Alexander, " can Islamic banking increase financial inclusion?" , IMF working paper, (2015).**

23. **Kim, D. W., Yu, J. S., & Hassan, M. K. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. Research in International Business and Finance, 43, 1-14.**

24. **H R Khan, " Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin" Address by Shri H R Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCO , 2011, organized by the Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai.**

25. **"Global Financial Development": Financial Inclusion, The world Bank (2014).**

26. **ITU Regional Development Forum 2018 (RDF-ARB)– Algeria, 12-13 Feb. 2018 "Digital Financial Inclusion in Egypt", Aziza Khalil**

27. **"Financial Inclusion in the Middle East and North Africa: Analysis and roadmap recommendation", Douglass Pearce, The world Bank (2011).**

28. **Park, C. Y., & Mercado, R (2015). Financial inclusion, poverty, and income inequality in developing Asia.**

29. **The Little Data Book on Financial Inclusion, The World Bank 2018.**